تغييرات الجزائر تمهد لبقاء بوتفليقة في الحكم

الجزائر/أ.ف.ب

ارجع محللون تغييرات الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الحكومة والجيش إلى نيته في الترشح لولاية رابعة، بينما أشارت تسريبات عن مسودة الدستور الجديد إلى إمكانية تمديد ولايته الثالثة والقفز على الانتخابات الرئاسية المقررة في ابريل 2014.

وأكد الأمين العام الجديد لحزب جبهة التحرير الوطني عمار سعداني انه سيدعم بوتفليقة "إذا أراد التمديد أو الترشح لولاية رابعة".

وقال سعداني "يتعين على حزب جبهة التحرير الوطني أن يؤدي دورا نشطا في الموعد السياسي المقبل ويكون قاطرة للتشكيلات السياسية الأخرى التي تقاسمه نفس الأفكار لدعم رئيس الجمهورية"، بحسب صحيفة صوت الأحرار المقربة من الحزب الصادرة الأربعاء.

وينتمي الرئيس بوتفليقة إلى حزب جبهة التحرير الوطني كما انه يرأسه فخريا، إلا انه لم يسبق أن حضر احد اجتماعاته أو حتى مؤتمراته.

وبدا الحديث بصوت خافت عن إمكانية تمديد الرئيس بوتفليقة لولايته قبل أن يخرج إلى العلن من خلال تسريبات نقلتها الصحف حول مشروع تعديل الدستور.

ونقلت صحيفة الخبر الواسعة الانتشار أن التعديل الدستوري المرتقب يتضمن نقطتين "الأولى وهي الأهم تمديد ولاية الرئيس الحالي بعامين والثانية استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية".

وذهب الدبلوماسي والوزير الأسبق عبد العزيز رحابي في تصريح لوكالة فرنس برس الى انه "لن يكون هناك انتخابات في 2014".

وقال "لن تكون هناك انتخابات في 2014 لان الرئيس غير قادر على تنشيط حملة انتخابية كما أن هذه هي الطريقة الأربح بالنسبة لمجموعة الرئيس".

وأوضح رحابي الذي كان وزيرا للاتصال في أول حكومة لبوتفليقة(1999) ان إلغاء الانتخابات الرئاسية له هدفان "الأول أن لا يقوم الرئيس بحملة انتخابية لان ظروفه الصحية لا تسمح بذلك والثاني أن تتمكن زمرة الرئيس من كسب الوقت لحل مشاكلها مع العدالة"

وبالنسبة للوزير الأسبق فإن ملفات الفساد الأكبر تمس المحروقات والأشغال العمومية وقطاع الري والمياه "وهي تدخل في اطار ما سمي بمشاريع الرئيس".

وصدر أمر دولي بالقبض على وزير الطاقة السابق شكيب خليل احد المقربين من بوتفليقة لاتهامه في قضايا فساد ورشوة مع العملاق الايطالي "ايني".

كما تجري تحقيقات في قطاع الأشغال العمومية الذي سيره إلى غاية آخر تعديل حكومي قبل ثلاثة أسابيع عمار غول وزير النقل حاليا ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر أول من أعلن دعم ترشح بوتفليقة لولاية رابعة وهو على سرير المرض في مستشفى فال دوغراس بباريس.

وأعلن رئيس الوزراء عبد المالك سلال قبل أسبوع أن لجنة الخبراء القانونيين الذين كلفهم بوتفليقة في بداية ابريل بإعداد مسودة لتعديل الدستور قد أنهت عملها وسلمت تقريرها لرئيس الجمهورية.

ولم يصدر أي تصريح رسمي بخصوص محتوى التعديل ولا كيفية تمريره، إما بالمصادقة عليه في البرلمان أو بالاستفتاء الشعبي.

وأكد سلال أن ذلك من صلاحيات الرئيس وهو من يقرر الطريقة التي يراها مناسبة.

وعدل بوتفليقة الدستور مرتين، الأولى في 2002 من اجل جعل اللغة الامازيغية لغة وطنية والثانية في 2008 بإلغاء تحديد الولايات الرئاسية باثنتين ليتمكن من الترشح لولاية ثالثة في 2009 تنتهي في 2014.

إلغاء زيارة البشير لنيويورك وإغلاق المدارس حتى 30 سبتمبر

السودان.. تصاعد حركة الاحتجاجات مع ارتفاع عدد القتلى والجرحى

الخرطوم/ وكالات

قتل 29 شخصا على الاقل خلال ثلاثة ايام من التظاهرات المناهضة للحكومة فيالسودان، على ما أفادت مصادر طبية.

وقال أسامة مرتضى، مدير مستشفى مدينة ام درمان القريبة من الخرطوم: "تلقينا 21 جثة" منذ بداية التظاهرات الاثنين احتجاجا على رفع الدعم عن سعر المحروقات مشيرا الى ان جميع القتلى من المدنيين، فيما قتل ثمانية أشخاص آخرين في مناطق اخرى من البلاد وفق شهود وعائلات.

وأضاف: إن 60 مصابا على الأقل نقلوا للمستشفى ويتلقون العلاج من اصابات في الرأس والبطن والصدر والأطراف، موضحا أن هناك روايات تشير إلى أن عددا من القتلى أصيبوا برصاص الشرطة فيما أصيب آخرون برصاص مدنيين.

وذكرت مصادر في وقت سابق، أن عدد الذين لقوا مصرعهم نتيجة المواجهات مع الأجهزة الأمنية بلغ أكثر من 38 شخصا، إضافة إلى أكثر من 60 مصابا في مدينة أم درمان فقط، بينما أكد ناشطون سودانيون مقتل أكثر من 100 شخص في عموم الخرطوم.

وقالت المعارضة: إن السلطات السودانية شنت حملة اعتقالات في صفوف كوادرها واعتبرته فشلا في إدارة الحكومة لأزماتها، نافية وجود تقاربها معها أو دعوتها للمظاهرات الجارية.

ودعت السفارة الاميركية في الخرطوم جميع الاطراف السودانيين الى "عدم استخدام العنف" وقالت في بيان: انها "تدعو السلطات الى احترام الحريات المدنية وحق التجمع السلمي وجميع الاطراف الى عدم استخدام العنف".

واوضحت انها "تلقت تقارير مؤسفة عن اصابات بليغة واضرار في الممتلكات بعدما اخذت الاحتجاجات منعطفا عنيفا".

وتابعت السفارة الأميركية: "في هذه الفترة الصعبة، من الضروري للجميع 'التزام' الحذر وضبط النفس".

ودعا ناشطون الى التظاهر مجددا أمس في الخرطوم حيث انتشرت اعداد كبيرة من قوات الامن صباحا على المفترقات الكبرى وفق مصادر صحفية.

وشلت الحركة في الخرطوم بسبب احتجاجات احرق خلالها المتظاهرون اطارات السيارات لقطع الطرق.

من جانبها اعلنت السلطات السودانية اغلاق المدارس في الخرطوم حتى الثلاثين من سبتمبر.

وما زال الانترنت مقطوعا حسب العديد من المستخدمين بدون ان يعرف ما اذا كان ذلك بسبب عطل او قطع متعمد من السلطات.

وبدأ ناشطون مناهضون للحكومة بث أشرطة فيديو وصور، عبر شبكة الإنترنت، تظهر مواجهة الشرطة للمظاهرات التي تحولت إلى مطالبات بإسقاط الرئيس السوداني عمر البشير.

وقال دبلوماسيون أمميون إن الرئيس السوادني عمر البشير، المطلوب من قبل محكمة الجنايات الدولية بتهم تتعلق بجرائم حرب، ألغى رحلة مقررة لحضور الجمعية العام للأمم المتحدة في نيويورك.

وبدأت الاحتجاجات الاثنين بعدما قررت الحكومة زيادة أسعار المحروقات. وردد المتظاهرون الذين شكل الطلاب القسم الأكبر منهم "حرية، حرية" و"الشعب يريد إسقاط النظام"، مستعيدين بذلك الشعار الأبرز "للربيع العربي".

وكانت احتجاجات شهدتها السودن في يوليو 2012م بعدما خفضت الحكومة دعم أسعار الوقود، وأعقبها احتجاجات دامية استمرت لمدة أسابيع ووصل بعضها إلى مسافة قريبة من قصر الرئاسة في الخرطوم، إلا أن قوات الأمن تمكنت من القضاء عليها.

حدث الساعة

الأسلحة الكيميائية

عبدالملك السلال

■ ،، يولّد الإطناب السياسي الإعلامي حول الأسلحة الكيميائية السورية، والاتهامات الموجهة التي لم يثبت صحتها من عدمها الانطباع المتفشي بأن دمشق ، منذ الآن فصاعداً، هي الوحيدة التي تمتلك مثل هذه الأسلحة، وأنها تهدد بقية دول العالم، قوة من أسلحة دمار شامل أمر قادر على تركيز اهتمام الرأي العام على نقطة معينة، مخفيا كل ما سواها.

وبانتهاء فترة الحرب الباردة، دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز التنفيذ عام 1997، وهي اتفاقية تحظر استخدام السلاح الكيماوي وتؤسس لتدمير الترسانات الموجودة. ولكن بعد ستة عشر عاما، لم تدمر الولايات المتحدة –كما روسيا- حتى الآن ترساناتها بشكل كلي لأنها لم تراع الوتائر المقررة.

وحسب معطيات رسمية، تحتفظ الولايات المتحدة بحوالي 5500 طن من الأسلحة الكيميائية. ولروسيا اكثر من ذلك، حوالي 21500 طن، موروثة من الترسانات السوفياتية.. تقييم كمي مغشوش ببساطة أن الولايات المتحدة وروسيا ودولا أخرى متقدمة تكنولوجيًا تحتفظ بالقدرة على صنع أسلحة كيميائية ثنائية متطورة، وتوحد دوما مناورات الحرب النووية بمناورات الحرب الكيميائية.

لكن، حتى وإن لم نمسك سوى بالبعد الكمي، فإن الولايات المتحدة، التي تقود حملة ضد الأسلحة الكيميائية في سوريا، تملك منها حوالي 6 أضعاف، فوفقا لتقديرات المخابرات الفرنسية -من المحتمل انها مضخمة- فإن سوريا تمتلك حوالي 1000 طن من مواد السلائف الكيميائية (ومواد تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية).

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا لماذا تحتفظ سوريا بمخزون كيماوي هكذا والجواب، بعبارة بسيطة، لأن الأسلحة النووية الإسرائيلية موجهة نحوها، وليس هناك سبب آخر غير هذا، لقد بنت إسرائيل أيضا منذ الستينيات ترسانة متطورة من الأسلحة الكيميائية، ولكن أمرها ظل سريا، مثل أمر ترسانتها النووية، لأن إسرائيل امتنعت عن التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ووفقا لوثيقة وكالة المخابرات المركزية، فقد أجرى المركز الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية بحوثا متقدمة حول الأسلحة الكيميائية، وهذه الأسلحة تم تصنيعها وتخزينها في صحراء النقب، بديمونة، حيث يتم إنتاج الأسلحة النووية أيضا. حتى صحيفة جيروزاليم بوست أوردت ذلك وحتى وإن لم تحفظ إسرائيل هذه الترسانة – فإن لها "القدرة على تطوير برنامج أسلحة كيميائية هجومية في غضون شهور قليلة". وهنا نفهم لماذا لم توقع مصر أيضا على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد خرقت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل حظر استخدام الأسلحة الكيميائية رسميا، لأن المادة الكيميائية البرتقالية في الديوكسين التي استخدمتها الولايات المتحدة بكثافة في فيتنام، وقنابل الفوسفور الأبيض الكيماوية الامريكية في العراق ويوغوسلافيا وأفغانستان وليبيا، واستخدمتها إسرائيل في عدوانه على غزة 2006م، من خلال قذف قنابل فوسفورية بيضاء وأخرى برتقالية كلها تؤدي إلى الموت احتراقا وتخلف تشوهات لدى الأطفال المولودين ، وتضر بالبيئة المحيطة .

Ssalala99@gmailcom